

الخلافة

[473] المذهب أنه يجب به كفارة، ويكون صريحا في إيجاب الكفارة. والثاني: أنه لا يجب به شيء، فيكون كناية (1). وإن قال ذلك، لامته، قال: إنه لا يكون فيها طلاق ولا طهار، لكنه إن نوى عتقها عتقت، وإن نوى تحريم عينها لم تحرم، ويلزمه كفارة يمين، وإن أطلق فعلى قولين كالحره سواء (2). واختلف الصحابة، ومن بعدهم في حكم هذه اللفظة حال الاطلاق. فروي عن أبي بكر أنه قال: يكون يميننا يجب به كفارة يمين. وهو قول عائشة، والاوزاعي (3). وروي عن عمر أنه قال: يقع به طلبة رجعية، وهو قول الزهري (4). وروي عن عثمان، أنه قال: يكون طهارا، وهو قول أحمد بن حنبل (5). = _____

الوهاب: 409، ومغني المحتاج 3: 283، وعمدة القاري 20: 240، وفتح الباري 9: 371، وأحكام القرآن للجصاص 3: 465، وأحكام القرآن لابن العربي 4: 1836، وبداية المجتهد 2: 77، والجامع لأحكام القرآن 18: 181، وتلخيص الحبير 3: 216، (1) الام 5: 262، وكفاية الاخيار 2: 54، والمجموع 17: 111 و 113، والسراج الوهاب: 409، ومغني المحتاج 3: 283، وبداية المجتهد 2: 77، والمغني لابن قدامة 8: 304، والشرح الكبير 18: 301، والجامع لأحكام القرآن 18: 181، وتلخيص الحبير 3: 216، (2) الام 5: 263، والمجموع 17: 114، والسراج الوهاب: 409، ومغني المحتاج 3: 283، (3) المجموع 7: 114، وبداية المجتهد 2: 77، وأحكام القرآن للجصاص 3: 465، وعمدة القاري 20: 240، وبدائع الصنائع 3: 168، وفتح الباري 9: 373، والمغني لابن قدامة 8: 305، والشرح الكبير 8: 303، والجامع لأحكام القرآن 18: 181، وأحكام القرآن لابن العربي 4: 1835، (4) المغني لابن قدامة 8: 305، والشرح الكبير 8: 302، وعمدة القاري 20: 240، والمجموع 17: 114، والجامع لأحكام القرآن 18: 181، وأحكام القرآن لابن العربي 4: 1835، (5) المغني لابن قدامة 8: 304، والشرح الكبير 8: 301، وعمدة القاري 20: 240، وفتح الباري 9: 372، والمجموع 17: 114، والجامع لأحكام القرآن 18: 181، وأحكام القرآن لابن العربي 4: 1835.